وبما حكيه من اتباعها الكافي وبما قاله الزيلعي انه سهو وبما خطأه به
المصنف الزيلعي وبما أبديه مدعاه وبما جعله من المسئلة دليلا فلي
في ذلك نظر بما ذكره **فأقول** اما قوله قال في الهداية الخ فانقول ما قاله
ليس عبارتها اذ هي ويجوز تعليق الكفالة بالشروط مثل ان يقول ان
بايعت فلانا او داينته فلك عليه كذا وبالغصب فعلى الاصل انه قوله
تعالى ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم والاجماع على صحة ضمان الدرك
ثم الاصل انه يصح تعليقه بشرط ملائم مثل ان يكون شرطا لوجوب الحق
كقوله ان سبق المبيع او لامكان الاستيفاء مثل قوله اذا ضاع عن البلد
وما ذكر من الشروط في معنى ما ذكرنا فاما لا يصح التعليق بمجرد الشرط
كقوله اذا هبت الريح او جاء المطر وكذا اذا جعل واحدا منها اجلا الا انه
تصح الكفالة ويجب المال حالا لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا
تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعتاق **وقولنا** فاما لا يصح
التعليق بمجرد الشرط كقوله اذا هبت الريح او جاء المطر مسئلة مستقلة
صرح فيها بعدم صحة تعليق الكفالة بهبوب الريح ومجيء المطر ولم ير مسئلة
تفي جواز الكفالة ولا يقال ان نفي جواز التعليق لا يقتضي نفي جواز
الصحة كما انه اذا جعل هبوب الريح او نزول المطر اجلا ينتفي الاجل
ولا تنتفي الكفالة لانا نقول يمكن ان ينتفي المجموع بانتفاء جزئه
فاذا انتفى التعليق انتفى التكفل ولا كذلك نفي الكفالة المؤجلة بهبوب
الريح ان تكون منتفية كانتفاء اجلها لان الايجاب المعلق نوع من التعليق
يخرج العلة عن العلية والاجل عارض بعد انعقاد الكفالة بقوله الكفالة
فلا يلزم من انتفاء العارض انتفاء معروضه كما في العناية وغيرها و
كذا قال في شرح النقاية وان علق الكفيل الكفالة بمجرد الشرط اي شرط
غير ملائم فلا اي فلا تصح الكفالة ولا يجب المال **وذكر** شراح الهداية ان
الكفالة لا تصح فيما اذا علقت بهبوب الريح او نزول المطر وكذا ذكرها
قاضيخان ايضا انه لا يصير كفيلا انتهى ما ذكره شارح النقاية **والذي**
اولينا قلناه من اللزوم فصل صاحب الهداية مسئلة جعل هبوب الريح
ومجيء المطر اجلا عن مسئلة التعليق بقوله وكذا اذا جعل واحدا منهما
اجلا الا انه تصح الكفالة ويجب المال حالا انتهى يعني وكذا لا يصح
التأجيل او المراد وكذا لا تتحقق الصحة او المعنى وكذا لا يصح التعليق
على ان يكون المراد التأجيل على طريقة الاستخدام كما ذكره سعد
جلبي وبه يندفع الاشتباه المذكور فاصل في معرفة فاعل لا يصح المقلد في قوله
وكذا اذا جعل وليست مسئلة التعليق مشاركة لمسئلة التأجيل في صحة
الكفالة كما صرح به في المحيط حيث قال ان قوله الا انه تصح الكفالة انما يعود

الى الايجاب

الى الاجل نحو ان هبت الريح لا الى التعليق بالشرط انتهى **وقوله**
في الهداية كالطلاق والعتاق قال الامام العيني في شرحها بعد حكاية
ما ذكرناه عن السغناقي والاكمل ومشيه عليها قال اي كما ان
الشرط المجهول في الطلاق والعتاق يبطل ويصح الطلاق والعتاق
بان قال لعبده اذا قدم فلان فانت حر او ان طلقت امرأتي فلانة فانت طالق
او العتاق انتهى **قلت** وقول العيني اي كما ان الشرط المجهول اراد
به التأجيل كما ذكره في تصوير المسئلة انتهى **وقال** الشيخ الامام خاتمة اهل
التحقيق الكمال ابن الهمام في فتح القدير فالحاصل ان الشرط الغير الملائم
لا تصح معه الكفالة اصلا ومع الاجل الغير الملائم تصح حالة ويبطل
الاجل لكن تعليل المصنف لهذا بقوله ان الكفالة لما صح تعليقها
بالشرط لا تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعتاق يقتضي ان في
التعليق بغير الملائم تصح الكفالة حالة وانما يبطل الشرط والمصرح
في المبسوط وفتاوى قاضيخان ان الكفالة باطلة فتصحيحه ان يحمل
لفظ تعليق على معنى تأجيلها بجامع ان في كل منهما عدم ثبوت الحكم
في الحال وقد مر الوجه في هذا الاستعمال لفظ المبسوط فانه ذكر التعليق
واراد التأجيل هناك وظاهر شرح الاتقاني المشي على ظاهر اللفظ فانه قال
فيه الشرط اذا كان ملائما جاز تعليق الكفالة ومثل بقوله اذا استحق
المبيع فانا ضامن الى ان قال وان كان محالفا في ذلك كهبوب الريح ومجيء
المطر لا يصح التعليق ويبطل الشرط ولكن ينعقد الكفالة ويجب المال
لان كلما جاز تعليقه بالشرط لا يفسد بالشروط الفاسدة **وقول** الخصم
كفيل بمال على ان يجعل له الطالب جعلا فان لم يكن مشروطا في الكفالة فالشرط
باطل وان كان مشروطا فيها فالكفالة باطلة انتهى **وهذا** يفيد انها
تبطل بالشروط الفاسدة اذا كانت في صلبها انتهى ما قاله الكمال **قلت**
فهذا كما ترى يفيد ان هذا المحقق ابن الهمام لم يرتض بما مشى عليه الاتقاني
وهذا عنه بما يفيد بطلان الكفالة بالاولى فلو كان له وجه رواية
لذكره لسعة اطلاعه وعدم تحامله كما هو مشهور عنه رحمه الله بل ان
قوله وظاهر شرح الاتقاني المشي على ظاهر اللفظ ينتفي ان يؤول بما اول
به اللفظ **قلت** وما مشى عليه الاتقاني نقل صاحب انفع الوسائل
عن الخبازي ما ظاهره يوافقه بعد ان نقل كلام السغناقي الموافق لما قاله
الكمال **وهذه** عبارة التنجيز جلا الدين الخبازي كما نقلها صاحب
انفع الوسائل **قوله** وكذا اذا جعل كل واحد منهما اجلا يعني مجيء المطر و
هبوب الريح لا يجوز تعليق الكفالة ولا تأجيلها اليه ولو علق الكفالة
بهما مع ذلك صحت الكفالة ولزم المال حالا لان ما جاز تعليقه بالشرط

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)